S/2024/412

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 May 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لألمانيا، وأيرلندا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، والنرويج، والنمسا، ومملكة هولندا لدى الأمم المتحدة

نحن الموقعين أدناه، ممثلو ألمانيا، وأيرلندا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفنلندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، والنرويج، والنمسا، وهولندا (مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف)، نوجّه إلى مجلس الأمن هذه الرسالة بشأن المسألة المهمة التي تخص مراعاة الأصول القانونية في تنفيذ جزاءات مجلس الأمن.

وتقر المجموعة بتفاني أمين المظالم ومساهمته المهمة في لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ريتشرد مالانجوم، في كفالة الإنصاف ومراعاة الأصول القانونية في تنفيذ الجزاءات من خلال تنفيذ ولايته.

وقبل التجديد المقبل لولاية مكتب أمين المظالم، بحلول 17 حزيران/يونيه 2024، نود أن نلفت الانتباه، مرة أخرى، إلى ضرورة تحسين مراعاة الأصول القانونية والشفافية في تنفيذ نظام الجزاءات هذا. ونشير إلى رسائل مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف الموجهة إلى مجلس الأمن والمؤرخة 7 كانون الأول/ديسمبر 2021 (S/2021/1020) و 7 كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/2018/1094) و 18 حزيران/يونيه 2015 (S/2015/459) بشأن هذه المسألة.

وتشمل كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن ضمان إجراءات منصفة وواضحة في أنظمة جزاءات الأمم المتحدة. واحترام المعايير الدولية لمراعاة الأصول القانونية أمر أساسي في هذا الصدد.

1 - تعزيز استقلالية وحياد مكتب أمين المظالم

نشير بقلق إلى مسائل معينة واردة في التقرير السادس والعشرين لمكتب أمين المظالم المقدم إلى مجلس الأمن (S/2024/274) ولا سيما الفقرات من 50 إلى 60. فقد جرت الإشارة مسائل معينة فيما يتعلق بوضع المكتب واستقلاليته، وكذلك بشأن تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وأمين المظالم.

وما زال القلق يساور المجموعة من تقويض استقلالية المكتب بفعل وضعه التعاقدي الحالي والترتيبات المؤسسية لمكتب أمين المظالم داخل الأمانة العامة. وتمشيا مع الرسائل السابقة الموجهة من هذه

المجموعة، وكذلك التقرير المذكور أعلاه والتقارير السابقة، إننا لذلك نحث الأمين العام ومجلس الأمن على تحويل المكتب إلى هيكل دائم والنظر في تغيير وضع أمين المظالم إلى "مسؤول من غير مسؤولي الأمانة العامة"، مع منحه مزايا واستحقاقات مماثلة لما يمنح للموظفين. فمن شأن هذا التغيير أن يسوي المسائل المتعلقة باستقلالية المكتب، وأن يجعله أكثر فعالية في تنفيذ ولايته.

2 - تحسين شفافية العملية

تتطلب مراعاة الأصول القانونية أن تكون الأسباب الكامنة وراء الإدراج في قائمة الجزاءات أو الرفع منها أسبابا واضحة ومفهومة ومثبتة بأدلة. وينبغي تكليف أمين المظالم بتقديم أسباب فعلية ومحددة للقرارات المتخذة إلى مقدم الالتماس دون تأخير لا مبرر له، مع توفير الضمانات المناسبة فيما يتعلق بالمواد السرية. وفي حالة الإبقاء على اسم مدرج في القائمة أو رفع اسم مقدم الالتماس من القائمة على أساس توصية من أمين المظالم، ينبغي أن يضطلع أمين المظالم بالمسؤولة عن تقديم أسباب ذلك القرار إلى مقدم الالتماس دون تأخير لا مبرر له وبالامتثال لأي قيود متعلقة بالسرية تفرض على المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء. وإذا زوِّد مقدم الالتماس بأسباب رفع اسمه من القائمة أو الإبقاء عليه فيها، وكانت له حرية الإفصاح عن تلك الأسباب، فينبغي إتاحة تلك الأسباب للجمهور، مع توفير الضمانات المناسبة فيما يتعلق بالمواد السرية. فمن شأن القيام بذلك أن يعزز شفافيةَ ومصداقية العملية التي يقوم بها أمين المظالم.

3 - تحسين تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء وأمين المظالم

يحيط أعضاء المجموعة علما أيضا بقلق بالصعوبات المذكورة فيما يتعلق بتبادل المعلومات من جانب الدول الأعضاء. فبالنظر إلى شرط مراعاة الأصول القانونية الذي يقتضي أن تكون الأسباب الكامنة وراء الإدراج في القائمة أو الرفع منها واضحة ومفهومة وشفافة ومثبتة بالأدلة، إن تعاون الدول الأعضاء مع مكتب أمين المظالم من حيث تبادل المعلومات وتوفير المواد السرية أو المصنفة أمر بالغ الأهمية لفعالية عمل المكتب. ولا بد من زيادة تحسين هذا التعاون الذي قد يشمل إبرام ترتيبات مع المكتب لتبادل المعلومات السرية.

والمجموعة على استعداد لدعم هذه الجهود الرامية إلى تحسين مراعاة الأصول القانونية في تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة بهدف كفالة أن تبقى الجزاءات أداة فعالة لدى مجلس الأمن للمساهمة في صون واستعادة السلام والأمن الدوليين. وإنا نتطلع إلى مواصلة الحوار وتعميقه بشأن هذه المسائل المهمة.

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألكسندر **مارشيك**
السفير
الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فيليب **كريديلكا**
السفير
الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باولا **نارفايس أوخيدا**
السفيرة
الممثلة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماريتسا **تشان فالفيردي**

السفيرة

الممثلة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريستينا ماركوس **لاسن**

السفيرة

الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إيلينا **كالكو**

السفيرة

الممثلة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أنتيي **ليندرتس**

السفيرة

الممثلة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فرغل **ميثن**

السفير

الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريستيان **فينافيزر**

السفير

الممثل الدائم لإمارة ليختنشتاين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) يوكا **برانت**

السفيرة

الممثلة الدائمة لمملكة هولندا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ميريتي فييلد **براتستد**

السفيرة

الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة

(توقيع) آنا كارين **إنيستروم**

السفيرة

الممثلة الدائمة للسويد لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باسكال **بيريسويل**

السفيرة

الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة